2026

الإطار المؤسسي والتنفيذي لمسار المصالحة الوطنية: المشاريع التأسيسية، السياسات الحاكمة، وخارطة التنفيذ

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

NCTJ

3/6/2026

جدول المحتويات

أولاً: لمحة عامة عن مسار المصالحة الوطنية 2

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار المصالحة الوطنية 3

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار المصالحة الوطنية 3

الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار المصالحة الوطنية 3

سياسة التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة في مسار المصالحة الوطنية 4

نظام التحليل الدوري للمخاطر والسياق المرتبط بالمصالحة الوطنية، وآلية الوساطة للنزاعات المرتبطة بالانتهاكات 4

برنامج بناء الثقة بين المكونات 4

الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي لمسار المصالحة 5

إطار العمليات المشتركة بين لجنة المصالحة واللجان والجهات الأخرى 5

دليل العمليات الداخلية والخارجية لمسار المصالحة الوطنية 6

مدونة السلوك لمسار المصالحة الوطنية 6

برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق المصالحة الوطنية 6

دليل إشراك الضحايا في مسارات الحوار والمصالحة 6

دليل إدارة جلسات الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية 7

منظومة التقارير المرحلية الدورية لمسار المصالحة الوطنية 7

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار المصالحة الوطنية 8

أ) سياسات تشغيلية 8

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة 8

ج) السياسات التعريفية/المعيارية لمسار المصالحة الوطنية 8

خامساً: الخطوات التالية 9

أولاً: لمحة عامة عن مسار المصالحة الوطنية

يظهر من تحليل مشاريع **لجنة المصالحة الوطنية** أن هذا المسار لا يُفهم بوصفه مجرد تنظيم جلسات صلح أو مبادرات تهدئة اجتماعية، بل بوصفه **مساراً وطنياً منظماً لإدارة التوترات المجتمعية، وبناء الثقة بين المكونات، وتهيئة بيئة اجتماعية وسياسية تسمح للعدالة الانتقالية بأن تعمل بصورة قابلة للحياة** .وبذلك، فالمصالحة هنا ليست بديلاً عن العدالة، ولا التفافاً على المساءلة، بل أداة موازية ومكملة تساعد على منع تجدد النزاع، وتوسيع المجال أمام الاعتراف والحوار والتدرج في استعادة العلاقات المجتمعية.

ومن خلال المشاريع المدرجة، يمكن ملاحظة أن مسار المصالحة الوطنية يتحرك عبر خمس دوائر مترابطة:

1. دائرة الشرعية المجتمعية والتواصل

وتشمل الخطة الإعلامية، والتقارير الدورية، واللقاءات التعريفية والتشاورية، والفعاليات التعريفية متعددة المستويات. وتهدف هذه الدائرة إلى بناء **فهم عام منضبط لمفهوم المصالحة الوطنية**، وتقليل الالتباس حول دور اللجنة، وشرح الفرق بين المصالحة كمسار وطني منظم وبين التسويات الاجتماعية العفوية أو المؤقتة.

2. دائرة تحليل المخاطر والسياق

وتشمل الرصد الدوري لمناطق التوتر، وتحليل البيئة السياسية والاجتماعية والأمنية المحيطة بمسار العدالة الانتقالية. وتؤدي هذه الدائرة وظيفة حاسمة في **منع إطلاق تدخلات مصالحة في بيئات غير جاهزة**، أو في توقيت قد يؤدي إلى تصعيد التوتر بدل تخفيفه.

3. دائرة الحوكمة والعلاقات المؤسسية

وتشمل توثيق العمليات المشتركة مع اللجان الأخرى والوزارات والجهات المعنية، بما يحدد بوضوح من يقود، ومن يشارك، ومن يعتمد، وكيف تتقاطع مخرجات المصالحة مع بقية المسارات. وهذه الدائرة ضرورية كي لا يتحول مسار المصالحة إلى مساحة فضفاضة أو متنازع عليها مؤسسياً.

4. دائرة البناء المؤسسي والقدرات

وتشمل الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي، ورسم العمليات الداخلية والخارجية، وصياغة السياسات الداخلية، وبرنامج تطوير القدرات. وتهدف هذه الدائرة إلى بناء **جهاز مؤسسي قادر على إدارة المصالحة كمسار منظم**، لا كمبادرات موسمية أو جهود فردية معزولة.

5. دائرة التفعيل المجتمعي المنهجي للمصالحة

وتشمل آلية الوساطة للنزاعات المرتبطة بالانتهاكات، وبرنامج بناء الثقة بين المكونات، وإشراك الضحايا في مسارات الحوار، ودليل إدارة جلسات المصالحة، والإطار المكتوب للحوار المجتمعي. وتمثل هذه الدائرة **الذراع التنفيذي الحقيقي للمسار**، لأنها تنقل المصالحة من مستوى التصور إلى مستوى الممارسة الميدانية المنهجية.

مما سيضمن مساهمة مسار المصالحة الوطنية في معالجة القضايا الاستراتيجية التالية:

- القضية الأولى: ضعف الثقة والالتباس حول دور الهيئة
- القضية الثانية: الخوف من التحدث والإدلاء بالشهادة

- القضية الثالثة: ضعف وضوح العلاقة مع المؤسسات
- القضية الرابعة: ضعف التنظيم الداخلي وجودة العمل
- القضية الخامسة: اختزال العدالة في المحاكمات فقط وليس في إطار وطني شامل
- القضية الثامنة: غياب منظومة تشغيلية موحدة لإدارة التوثيق والبيانات وضمان الجودة

ثانياً: المخرجات المتوقعة من مسار المصالحة الوطنية

- المخرج الأول هو **إطار مفاهيمي للمصالحة الوطنية** يشرح دور اللجنة، ويضبط المصطلحات، ويحدد موقع المصالحة داخل منظومة العدالة الانتقالية.
- المخرج الثاني هو **منظومة تشاوروتواصل مؤسسي منتظم** مع أصحاب المصلحة، تتيح بناء الثقة، وجمع الملاحظات، وتحسين تصميم برامج المصالحة على أساس واقعي.
- المخرج الثالث هو **نظام دوري لتحليل المخاطر والسياق** يربط قرارات التدخل الميداني بقراءة دورية للبيئة السياسية والاجتماعية والأمنية.
- المخرج الرابع هو **إطار مؤسسي مكتوب للعلاقات والعمليات المشتركة** بين لجنة المصالحة وبقية اللجان والجهات الحكومية والشركاء المعنيين.
- المخرج الخامس هو **بنية تنظيمية وتشغيلية داخلية** تشمل السياسات، والعمليات، والأدوار، والوصف الوظيفي، بما يرفع كفاءة اللجنة وقدرتها على إدارة المسار باحتراف.
- المخرج السادس هو **برنامج مستمر لتطوير قدرات الفريق** في مجالات الحوار، والوساطة، وتحليل النزاع، والتعامل مع الضحايا، وإدارة الجلسات الحساسة.
- المخرج السابع هو **إطار منهجي للمصالحة المجتمعية** يشمل دليل إدارة الجلسات، وإطار الحوار المجتمعي، وآليات الوساطة، ومعايير إشراك الضحايا.
- المخرج الثامن هو **حزمة تدخلات ميدانية لبناء الثقة** بين المكونات المتضررة والمتأثرة بالنزاع، بما يفتح المجال أمام تهدئة مستدامة وتحسين شروط العدالة الانتقالية.

ثالثاً: المشاريع الأساسية التي يجب تنفيذها ضمن مسار المصالحة الوطنية

الخطة الإعلامية متعددة المستويات لمسار المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى توضيح مفهوم المصالحة الوطنية للرأي العام، وشرح علاقتها بالسلم الأهلي والعدالة الانتقالية، بما يقلل الالتباس ويرفع الثقة العامة بالمسار.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد إطار مفاهيمي ورسائلي للمصالحة الوطنية:** وضع تعريفات واضحة للمفاهيم الأساسية مثل المصالحة، والسلم الأهلي، والحوار المجتمعي ...الخ، بما يضمن توحيد الخطاب العام للمسار.
- **تصميم مواد إعلامية وتوعوية متعددة الفئات:** إنتاج مطبوعات ومواد مرئية ورسائل مبسطة تناسب فئات عمرية واجتماعية مختلفة، بما في ذلك الأطفال والنساء والطلاب في كل المراحل الدراسية والمجتمعات المحلية.

- **تنفيذ حملات تواصل مجتمعي متعددة المستويات:** إطلاق حملات عبر الوسائط التقليدية والرقمية والجلسات المباشرة لتعزيز الوعي العام بالمصالحة الوطنية ودور الهيئة.
- **تنظيم ندوات ومحاضرات وورش تعريفية:** تنفيذ فعاليات توضح مفهوم العدالة الانتقالية وأبعادها المختلفة، وتشرح موقع المصالحة داخل هذا الإطار.

سياسة التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة في مسار المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم التواصل مع أصحاب المصلحة بطريقة منهجية تحدد مع من يتم التواصل، ولماذا، وبأي مستوى وتمثيل.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد سياسة تواصل وتشاور مؤسسية:** تحديد فئات أصحاب المصلحة، وأهداف التواصل مع كل فئة، وأشكال التواصل المناسبة، ودورية التفاعل.
- **تحديد التراتبية وآليات التمثيل في التواصل:** ضبط من يمثل اللجنة أو الهيئة في اللقاءات المختلفة، ومن ينبغي إشراكه بحسب حساسية الموضوع ومستوى الجهة المعنية.
- **اعتماد خطة لقاءات تشاورية دورية:** تنظيم برنامج تواصل منتظم يضمن جمع الملاحظات، وتحديث الأولويات، والحفاظ على علاقة مؤسسية نشطة مع أصحاب المصلحة.

نظام التحليل الدوري للمخاطر والسياق المرتبط بالمصالحة الوطنية، وآلية الوساطة للنزاعات المرتبطة بالانتهاكات

يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرة اللجنة على قراءة البيئة المحيطة وتقدير الجاهزية المجتمعية والسياسية لأي تدخل متعلق بالمصالحة.

الأنشطة الأساسية

- **تنفيذ مسوح دورية لمناطق التوتر:** جمع بيانات ميدانية ودراسات سريعة حول المناطق الحساسة والقضايا القابلة للتصعيد المرتبطة بمسار العدالة الانتقالية.
- **إعداد تقييم دوري للسياق السياسي والاجتماعي والأمني:** تحليل المتغيرات المؤثرة في فرص نجاح أو تعثر تدخلات المصالحة وتحديث الفرضيات التنفيذية على أساسها.
- **تحديث خطط الاستجابة والاحترازوفق النتائج:** ربط نتائج التحليل باتخاذ القرار العملي، بما يسمح بتعديل أولويات التدخل أو توقيته أو شكل تنفيذه.
- **إعداد سياسة ومعايير للوساطة في السياقات الحساسة:** تحديد ما هي القضايا التي يمكن تناولها في الوساطة، وما هي الحدود التي يجب عدم تجاوزها حمايةً للعدالة والحقوق.
- **تصميم إجراءات تشغيلية لإدارة ملفات الوساطة:** وضع مسار واضح لاستقبال النزاع، وفرزه، وتقييم صلاحيته للوساطة، وتحديد خطوات التدخل والاختتام.
- **تحديد الضمانات والقيود المرتبطة بالوساطة:** وضع احترازات تمنع استخدام الوساطة كبديل عن المساءلة في الحالات التي لا يجوز فيها ذلك.

برنامج بناء الثقة بين المكونات

يهدف هذا المشروع إلى دعم مبادرات عملية تعيد بناء الحد الأدنى من الثقة بين الفئات المتضررة والمتأثرة بالنزاع.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم مبادرات مجتمعية غير تقليدية لبناء الثقة:** تطوير تدخلات عملية تتجاوز الخطاب النظري، مثل الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية المشتركة التي تعيد خلق مساحات تعاون.
- **اختيار البيئات والفئات ذات الأولوية للتدخل:** تحديد المجتمعات أو المكونات التي تحتاج إلى تدخلات بناء ثقة وفق تحليل المخاطر والسياق المحلي.
- **متابعة الأثر الاجتماعي للمبادرات:** قياس مدى انعكاس هذه المبادرات على العلاقات المجتمعية والاستقرار المحلي والقدرة على استمرار التفاعل الإيجابي.

الوحدة التنظيمية للتطوير الإداري والمؤسسي لمسار المصالحة

يهدف دعم التطوير التنظيمي لمسار المصالحة داخل الهيئة، ورفع مستوى الاتساق بين اللجنة وبقية المسارات.

الأنشطة الأساسية

- **تشكيل فريق تنظيمي مشترك على مستوى الهيئة:** ندب ممثلين من اللجان لتكوين وحدة أو فريق يعنى بالتنظيم الإداري وتطوير الوثائق الناظمة للعمل.
- **إعداد هيكل تنظيمي واضح للجنة:** تحديد الوحدات أو الأدوار الرئيسية داخل اللجنة بما ينعكس على وضوح المسؤوليات وسرعة اتخاذ القرار.
- **اعتماد الوثائق الإدارية والتنظيمية ذات الصلة:** إقرار الهياكل والوثائق الإدارية اللازمة لضبط العمل المؤسسي وربطها بمنظومة الهيئة ككل.

إطار العمليات المشتركة بين لجنة المصالحة واللجان والجهات الأخرى

يهدف هذا المشروع إلى توثيق العلاقة التشغيلية بين لجنة المصالحة وبقية اللجان والوزارات والجهات المعنية، بما يمنع التداخل ويضمن التكامل.

الأنشطة الأساسية

- **تنظيم جلسات وورش عمل داخلية وخارجية:** جمع الأطراف المعنية لمناقشة نقاط التقاطع، والاختناقات، وأدوار كل طرف في المسائل المشتركة.
- **توثيق المسارات التشغيلية المشتركة:** صياغة وثائق مكتوبة توضح كيف تنتقل الملفات والمخرجات بين الجهات المختلفة، وما هي مسؤولية كل جهة في كل مرحلة.
- **إعداد نماذج وملفات موحدة للقضايا المشتركة:** تطوير نماذج معيارية تضمن وحدة المدخلات والمخرجات في الملفات التي تتقاطع فيها المصالحة مع بقية المسارات.

دليل العمليات الداخلية والخارجية لمسار المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى توثيق وتبسيط العمليات التشغيلية داخل اللجنة وخارجها، بما يجعل العمل أكثر وضوحاً وانسيابية وقابلية للتوسع.

الأنشطة الأساسية

- **رسم العمليات الداخلية والخارجية(Process Mapping) :** تحليل ورسم تدفق العمليات من لحظة استقبال الملف أو القضية حتى إغلاقها، مع توضيح المسؤوليات والتفرعات.
- **توثيق الإجراءات التشغيلية المرتبطة بكل عملية:** كتابة الإجراءات التفصيلية والنماذج والموافقات اللازمة، بما يترجم العمليات إلى ممارسة يومية واضحة.
- **إعداد واعتماد دليل عمليات رسمي:** تجميع العمليات والإجراءات في دليل موحد يشكل مرجعاً عملياً للعاملين في اللجنة.

مدونة السلوك لمسار المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى ضبط العمل الداخلي للجنة ومعايير الممارسة المهنية فيها، بما يضمن عدم خلق ممارسات موازية أو متعارضة مع السلم الأهلي.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد مدونة سلوك خاصة بمسار المصالحة:** وضع قواعد مهنية وأخلاقية للتعامل مع المشاركين والضحايا والأطراف المختلفة في جلسات الحوار والوساطة.
- **اعتماد آليات للشكاوى الداخلية والخارجية:** تصميم آلية تتيح استقبال الملاحظات والشكاوى المتعلقة بأداء المسار ومعالجتها بطريقة مؤسسية.

برنامج تطوير القدرات المستمر لفريق المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات الفريق بناء على احتياج فعلي، وربط التدريب بالسياسات والعمليات التي ستعتمد لاحقاً.

الأنشطة الأساسية

- **تصميم أداة تقييم للقدرات التقنية والمرنة:** إعداد أداة تقيس المهارات الأساسية مثل إدارة الحوار، والوساطة، وتحليل النزاع، والتواصل، والعمل تحت الضغط.
- **تنفيذ جلسات تقييم منظمة للفريق:** جمع بيانات حول نقاط القوة والفجوات التدريبية على مستوى الأفراد والفريق، بما يسمح ببناء خطة تطوير واقعية.
- **إعداد وتنفيذ خطة تدريبية متدرجة:** اقتراح تدريبات متسلسلة ومبنية على الأولوية، ثم متابعة أثرها بشكل دوري على الأداء المؤسسي والميداني.

دليل إشراك الضحايا في مسارات الحوار والمصالحة

يهدف هذا المشروع إلى ضمان حضور الضحايا في برامج المصالحة بما يحفظ كرامتهم ويمنع تهميشهم أو استخدامهم بصورة رمزية فقط.

الأنشطة الأساسية

- **وضع معايير إشراك الضحايا في الحوار:** تحديد متى وكيف ولماذا يُشرك الضحايا في المسارات الحوارية، وما هي الشروط الأخلاقية والمهنية لذلك.
- **تصميم آليات حماية وتمكين أثناء المشاركة:** ضمان أن تتم مشاركة الضحايا في بيئة تراعي السلامة النفسية والكرامة والقدرة على الانسحاب أو الاعتراض.
- **ربط المشاركة بمخرجات فعلية لا شكلية:** التأكد من أن مساهمة الضحايا تؤثر في مضمون الحوار والقرارات، ولا تقتصر على الحضور الشكلي.

دليل إدارة جلسات الحوار المجتمعي والمصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى وضع إطار موحد ينظم إدارة جلسات الحوار، وآليات توثيق مخرجاتها، وكيفية إدماج نتائجها في السياسات والتوصيات المؤسسية.

الأنشطة الأساسية

- **صياغة منهجية مكتوبة لإدارة الجلسات:** تحديد مراحل الجلسة، وأدوار الميسرين، وآليات التدخل، وشروط التوازن بين الأطراف المشاركة.
- **وضع معايير لحماية الضحايا والأطراف الحساسة:** إدراج ضوابط تمنع الضغط أو الإكراه أو إعادة إنتاج الضرر أثناء إدارة الجلسات.
- **تصميم آلية لتوثيق المخرجات والتوصيات:** تطوير نظام يسجل ما يخرج عن الجلسات من ملاحظات أو اتفاقات أو توصيات بطريقة قابلة للرجوع والبناء عليها.
- **وضع آلية لإدماج النتائج في السياسات المؤسسية:** ضمان ألا تبقى مخرجات الحوار منفصلة عن القرار المؤسسي، بل تتحول إلى مدخلات تؤثر في عمل الهيئة وتوصياتها.

منظومة التقارير المرحلية الدورية لمسار المصالحة الوطنية

يهدف هذا المشروع إلى تحويل عمل اللجنة إلى عمل مرئي وقابل للمتابعة، بما يعزز الشفافية ويرفع مستوى الانضباط المؤسسي.

الأنشطة الأساسية

- **إعداد سياسة للتقارير الداخلية والخارجية:** تحديد أنواع التقارير، ودوريتها، والجهات المسؤولة عن إعدادها واعتمادها، والفرق بين التقارير المخصصة للإدارة وتلك الموجهة لأصحاب المصلحة.
- **تصميم نماذج معيارية للتقارير:** وضع قوالب موحدة تتضمن المؤشرات الأساسية، والتقدم المحرز، والتحديات، والتوصيات، بما يسهل المقارنة والتحليل الدوري.
- **إصدار تقارير دورية للمسار:** نشر تقارير شهرية و\أو ربعية و\أو نصف سنوية و\أوسنوية توثق تقدم العمل وتدعم اتخاذ القرار المؤسسي وتحسين التواصل مع المعنيين.

رابعاً: السياسات اللازمة لتنفيذ مسار المصالحة الوطنية

أ) سياسات تشغيلية

هذه السياسات تجعل مسار المصالحة قابلاً للعمل اليومي، وتحوّل المبادرات إلى إجراءات قابلة للتطبيق والتنفيذ:

- سياسة إصدار التقارير الدورية وتحليلها
- سياسة التواصل المؤسسي وإدارة أصحاب المصلحة
- سياسة تحليل المخاطر والسياق وتحديث خطط الاستجابة
- سياسة إدارة جلسات الحوار والمصالحة، وإدماجها في القرار المؤسسي

ب) سياسات التمكين وضبط الجودة

هذه السياسات لا تدير التشغيل فقط، بل تحافظ على جودة التدخلات واستدامتها وتمنع الانحراف عن المنهج المؤسسي:

- سياسة تقييم القدرات التقنية والمرنة للعاملين في المسار و تطوير القدرات والتدريب المستمر
- سياسة المتابعة والتقييم وقياس الأثر والتحسين المستمر استناداً إلى تحليل المخاطر والثغرات.
- سياسة الشكاوى الداخلية والخارجية
- سياسة التغذية الراجعة من الضحايا والمستفيدين

ج) السياسات التعريفية/المعيارية لمسار المصالحة الوطنية

هذه السياسات تضبط المعنى المؤسسي للمصالحة، وتحدد حدودها ووظيفتها وعلاقتها ببقية مسارات العدالة الانتقالية:

- **هوية المصالحة الوطنية وتعريفاتها الأساسية:** تحدد المفهوم المؤسسي للمصالحة الوطنية، والفرق بينها وبين التسويات السياسية أو الاجتماعية، وموقعها داخل منظومة العدالة الانتقالية.
- **مدونة سلوك لمسار المصالحة الوطنية:** تحدد القواعد المهنية والأخلاقية للعاملين والميسرين والوسطاء، خصوصاً في التعامل مع النزاعات الحساسة والانقسامات المجتمعية.
- **السياسة الوطنية للمصالحة الوطنية وإدارة الحوار المجتمعي:** تضع الإطار العام لمتى وكيف يمكن إطلاق مسارات المصالحة والحوار، وما هي أهدافها وحدودها ومخرجاتها المتوقعة.
- **سياسة إشراك الضحايا وضمان كرامتهم في مسارات المصالحة:** تحدد المبادئ والمعايير التي تضمن مشاركة الضحايا بصورة تحترم كرامتهم واحتياجاتهم، وتمنع تهميشهم أو استخدامهم بصورة رمزية.
- **سياسة الحياد والعدالة وعدم التمييز في إدارة الحوار:** تضمن أن تدار جلسات المصالحة والحوار بطريقة متوازنة وغير منحازة، مع احترام التنوع المجتمعي والديني والعرقي والسياسي.
- **سياسة عدم التسبب بضرر إضافي في تدخلات المصالحة:** تحدد الاحترازات اللازمة لضمان ألا تؤدي جلسات المصالحة أو الحوارات المجتمعية إلى إعادة إنتاج الأذى أو تعريض الضحايا لمخاطر إضافية.

خامساً: الخطوات التالية

- **إعادة ترتيب المشاريع وفق منطق التتابع والتوازي**

إعادة تنظيم مشاريع مسار المصالحة الوطنية بحيث يتم تحديد المشاريع التي يجب تنفيذها **بالتتابع** نتيجة التبعية المؤسسية أو القانونية بينها، مقابل المشاريع التي يمكن تنفيذها **بالتوازي** لتقليل الزمن الإجمالي للتأسيس، مع الحفاظ على الترابط المنطقي بين المخرجات. ويسهم ذلك في بناء خارطة تنفيذ واضحة تحدد نقطة الانطلاق وتسلسل التطور المؤسسي للمسار.

- **تحديد مؤشرات متابعة مرحلية لكل مشروع**

تطوير إطار متابعة يعتمد على **مؤشرات ربعية، ونصف سنوية، وسنوية** لكل مشروع، بحيث تقيس هذه المؤشرات التقدم في التنفيذ، وجودة المخرجات، ومستوى الجاهزية المؤسسية، ومدى تحقق النتائج المرحلية. ويساعد هذا الإطار على تعزيز القدرة على المتابعة الدورية واتخاذ قرارات تصحيحية مبكرة عند الحاجة.

- **إجراء الدراسات المالية والتقنية للمشاريع**

إعداد **دراسات مالية وتقنية تفصيلية** لكل مشروع بهدف الانتقال من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، بما يشمل تقدير الكلفة التأسيسية والتشغيلية، وتحديد الاحتياجات البشرية والتقنية، وتحليل المخاطر، وتقييم الجاهزية المؤسسية. وتُستخدم هذه الدراسات كأساس لإعداد ملفات مشاريع احترافية يمكن تقديمها للجهات الممولة وتسويقها ضمن إطار واضح للأثر والنتائج المتوقعة.

- **مشاركة المسار والمشاريع مع أصحاب المصلحة**

عرض مشاريع مسار المصالحة الوطنية ومخرجاته المقترحة على **أصحاب المصلحة الرئيسيين**، بما يشمل الجهات الحكومية المعنية، وممثلي الضحايا، والمنظمات ذات الصلة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية، وجمع الملاحظات الفنية والمؤسسية، وضمان أن يعكس تصميم المسار الاحتياجات الواقعية والتوقعات المجتمعية.

- **مناقشة المشاريع المشتركة مع بقية لجان الهيئة**

تنظيم جلسات تنسيقية مع **اللجان الأخرى داخل الهيئة** لمراجعة المشاريع التي تتقاطع مع مسار المصالحة الوطنية، مثل المشاريع المرتبطة بالحقيقة، أو المصالحة المجتمعية. ويهدف ذلك إلى ضمان التكامل بين المسارات للعدالة الانتقالية، وتجنب التداخل أو الازدواجية، وتعزيز العمل المؤسسي المشترك.